تحرك عاجل

الولايات المتحدة تختطف رجلاً وتحتجزه بمعزل عن العالم الخارجي

يخضع رجل ليبي للاستجواب أثناء احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي في عهدة الجيش الأمريكي بعد أن ألقت قوات أمريكية القبض عليه في ليبيا بتاريخ 5 أكتوبر/تشرين الأول. ويمكن أن يواجه عقوبة الإعدام داخل الولايات المتحدة حيث سبق وأن أُدين هناك أمام إحدى المحاكم الفيدرالية بزعم ضلوعه في تنظيم القاعدة والهجمات التي استهدفت سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا في أغسطس/ آب من عام 1998.

قبضت قوات أمريكية خاصة على **نزيه عبد الحميد الرقعي، المكنى "أبو أنس الليبي"**، في أحد شوارع طرابلس بتاريخ 5 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري. وقال أفرادٌ من عائلته لمنظمة العفو الدولية أنه قد قُبض على أبي أنس في حوالي السادسة والنصف صباحاً بينما كان يهم بإيقاف سيارته أمام منزله بطرابلس عقب عودته من صلاة الفجر في أحد المساجد القريبة. وقام ما يقرب من سبعة رجال مسلحين بمسدسات بالتحفظ عليه بعد أن وصلوا إلى منزله على متن عربتين مصفحتين فيما كانت عربة ثالثة متوقفة على مسافة 15 مترا من المنزل. وبحسب أفراد العائلة الذين شهدوا واقعة الاختطاف، كان بعض أولئك المسلحين ملثمين وتحدثوا بلكنة قريبة من اللكنة الليبية. وحتى الساعة، فلم يتم إشعار العائلة رسمياً باحتجاز أبي أنس الليبي، أو إعلامها بمكان تواجده، سواء من طرف السلطات الليبية أو نظيراتها الأمريكية.

ولقد أكدت الولايات المتحدة وجود أبي أنس الليبي في عهدة الجيش الأمريكي. وفي بيان صحفي صادر في 6 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، أكدت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) على أن العملية قد تمت تحت إشراف السلطات العسكرية عقب "موافقة الرئيس أوباما"، مضيفةً أن أبا أنس الليبي قد أصبح الآن "قيد الاحتجاز بشكل قانوني وفقاً لأحكام قوانين الحرب، وأنه محتجز في موقع آمن خارج ليبيا". ولقد وردت أنباء تفيد باحتجاز أبي أنس واستجوابه على ظهر سفينة أمريكية هي "يو إس إس سان أنطونيو" المتواجدة في عرض البحر الأبيض المتوسط، وأنه قد يظل محتجزاً على متنها لبضعة أسابيع.

ويُذكر أن الحظر الدولي المفروض قانوناً على الاختطاف هو حظر مطلق لا يقبل الاستثناءات، ولا يجوز عدم التقيد به حتى في حالات الطوارئ التي تهدد كيان الأمة ووجودها. وعلى نحو مشابه، فلا يمكن أيضا عدم التقيد بموضوع حظر الحرمان التعسفي من الحرية والخروج على المبادئ الأساسية الخاصة بالمحاكمات العادلة ولا سيما فرضية البراءة. إن عمليات الاختطاف هذه وما يتبعها من عمليات استجواب أثناء احتجاز الضحية بمعزل عن العالم الخارجي لتقوّض مبدأ فرضية البراءة. ويمكن تخويل المعنيين القيام باستخدام أساليب استجواب معينة في مثل هذه الحالات بموجب الملحق "م" في "دليل الجيش الأمريكي للعمل الميداني، وتتضمن إمكانية عزل الشخص لفترات مطولة ومقاطعة نوم المحتجز أو تحديده بفترات قصيرة جداً. هذا، ويمكن أن يرقى احتجاز الشخص بمعزل عن العالم الخارجي لفترات مطولة إلى مصاف المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة..

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- التعبير عن بواعث قلقكم كون عملية اختطاف أبي أنس الليبي تخالف أحكام القانون الدولي؛
- ومناشدة السلطات كي تؤكد مكان تواجده فوراً وبشكل علني؛
- ودعوتها إلى السماح فوراً لأبي أنس الليبي التواصل بشكل مستمر مع المحامي، وحصوله على الرعاية الطبية، والاتصال بأسرته واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛

- ومناشدة تلك السلطات كي تعامل أبي أنس الليبي بما يتسق وكامل المعايير المرعية في القانون الدولي لحقوق الإنسان لا سيما أثناء فترة احتجازه بانتظار محاكمته داخل الولايات المتحدة إذا جرى نقله لمقاضاته هناك بانتظار البت في إدانته أمام محكمة جزئية أمريكية؛
- وحثها على مطالبة الحكومة الأمريكية بعدم السعي وراء فرض عقوبة الإعدام بحقه في حال نقله إلى الولايات المتحدة بغية محاكمته هناك.

يُرجى إرسال مناشداتكم قبل 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 إلى:

<u>وزير الخارجية</u>
جون كيري، وزير الخارجية
US Department of State,
2201 C Street, N.W.,
Washington DC 20520,
USA
رقم 2283 647 202 1 +
الفاكس:
البريد الإلكتروني: عبر الموقع التالي
http://contact-us.state.gov/cgi-bin/state.cfg/php/enduser/std_alp.php

<u>وزير الدفاع</u>
تشاك هيغيل، وزير الدفاع
US Secretary of Defense,
1000 Defense Pentagon,
Washington DC 20301-1000, USA
البريد الإلكتروني: عبر الموقع التالي:
https://kb.defense.gov/app/ask
رقم 8951 571 703 1 +
الفاكس:
المخاطبة: عزيزي وزير الدفاع

<u>الرئيس</u>
باراك أوباما، البيت الأبيض
مكتب الرئيس
1600 Pennsylvania Avenue NW,
Washington DC 20500,
USA
رقم 2461 456 202 1 +
الفاكس:
البريد الإلكتروني: عبر الموقع التالي:
http://www.whitehouse.gov/contact/
المخاطبة: عزيزي الرئيس أوباما

ونسخ إلى:

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى ممثلي الولايات المتحدة الديبلوماسيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم	العنوان 1	العنوان 2	العنوان 3	رقم الفاكس	عنوان البريد الإلكتروني	المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

الولايات المتحدة تختطف رجلاً وتحتجزه بمعزل عن العالم الخارجي

معلومات إضافية

لقد ردت الولايات المتحدة على هجمات 11 سبتمبر من خلال شن "حرب عالمية على الإرهاب" ضد القاعدة وغيرها من الجماعات التي لا تنطبق عليها أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن إدراة الرئيس أوباما قد تخلت عن المصطلحات التي دأب سلفه على استخدامها من قبيل "الحرب على الإرهاب" و"المحاربين الأعداء"، فلقد اعتمدت إطار العمل الخاص بالحرب العالمية الذي أصبح يحظى بقبول واسع لديها. ولطالما دأبت الولايات المتحدة على اللجوء إلى اختطاف الأشخاص كي تضمن وقوع بعض المشتبه بهم في قبضتها، وهي ممارسة سبقت وقوع هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 على الرغم من أن رد الولايات المتحدة على تلك الهجمات قد تضمن أصلاً تحوير مسألة "تسليم" المشتبه بهم بحيث تتيح إرسال الأفراد محط الاهتمام كي يتم استجوابهم على أيدي عملاء الأجهزة في بلدان أخرى (انظر التقرير المتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.amnesty.org/en/library/info/AMR51/065/2013/en)، فلقد كانت وكالات حكومية أخرى من قبيل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) ووكالة المخابرات المركزية (CIA) هي التي تقوم عادةً بقيادة عمليات الاختطاف. ولكن الجيش الأمريكي هو الذي قام بالعملية هذه المرة، وذلك عقب موافقة الرئيس أوباما على العملية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث تمت العملية وفقاً لإطار العمل المعيب الذي تنتهجه الولايات المتحدة والمسمى "بالحرب العالمية". ومن المرجح أن يخضع الليبي للاستجواب على أيدي عناصر "المجموعة المعنية باستجواب المحتجزين ذوي الأهمية الفائقة" والتي تتشكل من أفراد يمثلون وكالات مختلفة لا سيما وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالات الاستخبارات العسكرية.

في تصريحات أدلى بها في 6 أكتوبر/ تشرين الأول، أكد وزير الدفاع الأمريكي، تشاك هيغيل، أن أبا أنس الليبي هو "في عهدة الولايات المتحدة الآن" منوهاً أن الليبي قد صُنّف كإرهابي عالمي بموجب الأمر التنفيذي، وأنه قد رُصدت مكافأة لمن يدلي بمعلومات عنه كونه مدرجا ضمن قائمة المطلوبين في برنامج المكافآت من أجل العدالة، وأن اسمه مشمول بالعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على تنظيم القاعدة. كما أُدين الليبي لتورطه المزعوم في تفجير سفارتي الولايات المتحدة في أفريقيا في عام 1998، بالإضافة إلى ضلوعه في مؤامرات لاستهداف المصالح الأمريكية. وفي 7 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، صرح الناطق باسم وزارة الخارجية أنه لن يتم نقل أب أنس الليبي إلى غوانتانامو عملاً "بسياسة إدارة الرئيس أوباما القاضية بعدم إرسال محتجزين جدد إلى هناك".

وفي عام 1998، أدانت المحكمة الجزئية في منطقة جنوب نيويورك أبي أنس الليبي (و في عام 2000، جرى تقديم لائحة اتهام لإبطال الأولى). ومن بين جملة أمور أخرى اتُهم أبو أنس الليبي بها، فلقد أُسندت إليه تهمة الضلوع في عمليتي تفجير أغسطس/ آب 1998 سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا اللتان أوقعتا 224 قتيلاً وجرح المئات. ويُعاقب على بعض تلك التهم بالإعدام. ولطالما دعت منظمة العفو الدولية إلى جلب كل من تثبت مسؤوليته عن ارتكاب الهجومين وغيرهما من الهجمات المشابهة للمثول أمام القضاء دون فرض

عقوبة الإعدام بحقه، وشريطة امتثال الولايات المتحدة للمبادئ الدولية الخاصة بحقوق الإنسان لدى سعيها في تحقيق ذلك.

وتتعاظم مثل تلك المخاوف جراء قضية احتجاز القوات الأمريكية في خليج عدن للصومالي أحمد عبد القادر وارسامي في 19 أبريل/ نيسان 2011 أو نحو ذلك. فلقد احتُجز سراً على ما يظهر طوال أسبوعين قبل أن يظل بمعزل عن العالم الخارجي ستة أسابيع أخرى على الأقل، وليجري نقله إلى نيويورك في أوائل يوليو/ تموز 2011 حيث أُسندت إليه تهمة ارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب. وفي معرض ردها على بواعث القلق التي عبرت منظمة العفو الدولية عنها حيال الطريقة التي تمت معاملته بها قبيل نقله، قالت السلطات الأمريكية "أن حكومة الولايات المتحدة قد أكدت على الدوام أنها في حالة حرب مع القاعدة والقوات المرتبطة بها، وأنها قد تلجأ إلى اتخاذ جميع التدابير المشروعة بما في ذلك احتجاز الأشخاص من أجل إلحاق الهزيمة بالعدو".

وفي تصريح صادر في 6 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، قال مكتب رئيس الوزراء علي زيدان أن ليبيا بصدد طلب إيضاحات من سلطات الولايات المتحدة على خلفية عملية الاختطاف، وشدد على استعداد بلاده لمقاضاة مواطنيها داخل ليبيا بغض النظر عن طبيعة التهم المسندة إليهم مع التأكيد على فرضية البراءة. وفي الوقت الذي أكدت فيه الحكومة الليبية عزمها على متابعة الأمر مع السلطات الأمريكية وفقاً للقوانين النافذة ومبادئ حقوق الإنسان، فلقد شددت على أهمية العلاقة الاستراتيجية التي تجمع البلديْن في مجالي الدفاع والأمن. وعلى صعيد هذه القضية تحديداً، يقوض اختطاف أبي أنس الليبي جهود ليبيا الرامية إلى تكريس سيادة القانون في وقت تجد البلاد نفسها بأمسّ الحاجة فيه إلى المساندة الدولية بغية إعادة بناء مؤسساتها التي أنهكها النزاع المسلح الذي شهدته ليبيا في عام 2011.

وعلاوة على احتمال طلب إيقاع عقوبة الإعدام بحقه، فثمة مخاوف أخرى تتربص بأبي أنس الليبي تتعلق بالمعاملة التي سيجدها في حال نقله إلى الولايات المتحدة من أجل محاكمته هناك. ويُذكر أن سجناء النظام الفيدرالي يُحتجزون في ظروف قاسية من الحبس الانفرادي بانتظار المحاكمة. فعلى سبيل المثال، فلقد سبق وأن احتُجز اشخاص 23 أو 24 ساعة يومياً في زنازين انفرادية صغيرة طُليت نوافذها بحيث لا يمكن لضوء الشمس دخولها، وتفتقر إلى الهواء النقي فيها؛ وتوجد تلك الزنازين في وحدة الإسكان الخاصة التابعة لدائرة الإصلاح والتأهيل الفيدرالية في مدينة نيويورك، وهي المنشأة التي يُرجح أن يتم احتجاز أبي أنس الليبي فيها إذا تم نقله إلى نيويورك من أجل محاكمته هناك.

الاسم: نزيه عبد الحميد الرقعي المكني بأبي أنس الليبي
الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 13/283، رقم الوثيقة: AMR 51/066/2013، الصادر بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2013.